الفصل الثامن

نتائج ومقترحات الدراسة

ويتضمن هذا الفصل :

أولاً : نتائج تم إستخلاصها من دراسة واقع التعليم فى ليبيا قبل ظهور التخطيط التربوى.

ثانياً : نتائج تم إستخلاصها من قيام التخطيط التربوى وتطوره وأثره فى تطوير التعليم والأهداف التربوية.

ثالثاً : نتائج تم استخلاصها من تحليل محتوى الخطط التربوية التالية وقياس فاعليتها :

1 - الخطة الخمسية للسنوات 68/63.

2 - الخطة الثلاثية للسنوات 75/72.

3 - الخطة الخمسية للسنوات 80/76.

4 - الخطة الخمسية للسنوات 85/81.

5 - الخطط المرحلية من 1986 حتى 1997.

رابعاً : المقترحات.

خامساً : مراجع الدراسة.

الفصل الثامن

النتائج والمقترحات

أولاً : نتائج تم استخلاصها من دراسة واقع التعليم فى ليبيا قبل ظهور التخطيط التربوى :

1- تبين من الدراسة أنه على الرغم من وقوع البلاد تحت السيطرة الأجنبية لمدة تزيد على أربعة قرون من الزمن ، أى منذ غزوات الأسبان عام 1510 وحتى رحيل آخر جندى أمريكى عن تراب الوطن عام 1970 ، إلاّ أن الشعب العربى فى ليبيا ظل متمسكاً بعروبته ، ومعتقداته الإسلامية بفضل التعليم العربى الإسلامى الذى حفظ تراثه وقيمه الروحيه وآداب سلوكه ، ومثله العليا.

ويرجع ذلك – كما اسفرت الدراسة – إلى أن العلاقة بين أبناء البلاد الأصليين والدخلاء الأجانب كانت علاقة عداء وكراهية بين مستعمر غاشم (أسبانيا وإيطاليا) ، أو مسيطر مستبد تحت رداء الإسلام (تركيا) ، أو مهيمن باسم الحماية (بريطانيا وأمريكا) ، وبين شعب شعر بالظلم والقمع من قبل أولئك الدخلاء فدفعته حميته ، وغيرته ومشاعره القومية إلى التصدى لكل محاولات النيل من كرامته وثقافته ومعتقداته ، وآدابه العربية الأصيلة ، حيث تجلىّ ذلك واضحاً فى عدم الإقبال على النظم التعليمية الحديثة التى جاء بها المستعمرون – ولاسيما تركيا وايطاليا – فى أواخر أيامهما وذلك رغم كل المغريات للإقبال على التعليم الأجنبى ، ومحاربة التعليم العربى والمعتقدات الإسلامية.

2- بينت الدراسة أن فترة حكم الإدارتين البريطانية والفرنسية بعد جلاء إيطاليا عن ليبيا عام 1943 تعتبر – فى الواقع – بمثابة عودة الروح إلى التعليم العربى فى ليبيا ، حيث أن إيطاليا وخاصة خلال فترة الحكم الفاشيستى بزعامة موسيلينى كانت قد أغلقت المدارس العربية ، وحاربت التعليم الدينى فى المساجد ، بل وشرعت فى تطبيق سياسة الطلينة للمجتمع العربى الليبى.

وعندما جاءت بريطانيا استخدمت سياسة مغايرة لاسترضاء الشعب الليبى الجريح ،

حيث وافقت عام 1943 ، أى عند مجيئها للبلاد على إعادة فتح المدارس العربية ، ووضعت ما يشبه خطة لتنظيم التعليم ، ومهما تكن النوايا من وراء تلك السياسة ، فإن المدارس قد أعيد فتحها بالفعل ، ووصل عددها إلى حوالى (201) مدرسة تضم أكثر من (36.887) تلميذاً وتلميذة ، يقوم بتدريسهم مدرسون عرب من مصر وفلسطين ، ومناهج عربية مصرية ، وذلك خلال مدة لا تتجاوز السبع سنوات قبل أن تستقل ليبيا عام 1951 .

3- تبين من الدراسة أيضاً أن ليبيا لم تعرف أى نوع من أنواع التعليم العربى الذى تحكمه قوانين وقرارات ولوائح تنظيمية إلاّ بعد صدور أول قانون للتعليم العربى فى تاريخ ليبيا عام 1952 بعد حصولها على الاستقلال بفترة وجيزة ، وبموجب ذلك القانون فقد صدرت العديد من القرارات واللوائح المنظمة للتعليم فى ليبيا ، كما توالى افتتاح المدارس لمختلف المراحل التعليمية ، ثم أنشئت الجامعة الليبية والجامعة الإسلامية عام 1955 ، ولو أنه يلاحظ على هذه الفترة ، والتى عرفت بفترة بداية الإستقلال ما يلى :

(أ) القصور الواضح فيما يتعلق بسياسة تكافؤ الفرص التعليمية بين الذكور والإناث ، إذ أن عدد الطالبات كان يقل بكثير عن عدد الطلبة ، ولم تلتحق أية طالبة بمعاهد المعلمين الخاصة طوال تلك المدة ، كما أن الفتاة الليبية لم تتح لها فرصة الالتحاق بالتعليم الصناعى والتجارى والرزاعى ، مما أدى إلى تأخير مشاركة المرأة الليبية مدة طويلة فى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد.

(ب) لم تعر الدولة الإهتمام المطلوب بالتعليم الفنى (الزراعى والصناعى والتجارى) وذلك رغم بداية هذا النوع من التعليم منذ عهد الإدارتين البريطانية والفرنسية ، وعلى الرغم أيضاً من حاجة البلاد الماسة لمثل هذا النوع من التعليم.

4- كشفت الدراسة عن ظهور ما يمكن أن يسمى بالارهاصات التى سبقت قيام التخطيط التربوى فى ليبيا ، والتى تمثلت فى المؤتمر التعليمى الأول عام 1943 ،

الذى عقد تحت إشراف الإدارة البريطانية ، وانبثق عنه ما يشبه خطة لتنظيم التعليم العربى فى ليبيا ، وكذلك مشروع الأمم المتحدة للتنمية فى ليبيا عام 1952 ، والذى تسابقت على تنفيذ برامجه بعض الهيئات والمؤسسات والوكالات الأجنبية مدفوعة بالرغبات الإستعمارية للبلدان التى تنتمى إليها تلك المؤسسات ودون مراعاة للمصلحة العليا لليبيا.

ثانياً : نتائج تم استخلاصها من قيام التخطيط التربوى وتطوره وأثره فى تطوير التعليم والأهداف التربوية :

بما أن الدراسة قد تناولت هذا الموضوع خلال الفترة التى سبقت قيام الثورة ، ثم تتبعت بعد ذلك امتداد الجهود التى بذلت من أجل تطوير التخطيط خلال الفترة التى أعقبت قيام الثورة ، فقد رأت الدراسة أن تقسم النتائج أيضاً وفقاً لهاتين الفترتين :

الفترة الأولى : "قبل قيام الثورة"

1- تبين من الدراسة أنه على الرغم مما أحدثه قيام التخطيط التربوى منذ عام 1963 من آثار ملحوظة فى مجال التوسع فى نشر التعليم العام ، ومعاهد المعلمين والمعلمات ، وتشييد المدارس المتكاملة (فصول – ساحات – مسارح ملاعب) ، إلاّ أن تأثيره على تطوير الأهداف التربوية كان ضئيلاً جداً ، فباستثناء إقامة بعض المناشط التربوية كالمسابقات الرياضية والثقافية والفنية ، لم يعر التخطيط الإهتمام المطلوب بتطوير المناهج التعليمية ، أو التعليم الفنى والتقنى ، أو مكافحة الأمية. كما أنه لم يتصدّ لظاهرة تأجير مبانى الطبقة البرجوازية لاستخدامها كمدارس الأمر الذى أدى فى نهاية الخطة الأولى التى نفذت خلال هذه الفترة إلى عرقة مشاريع المبانى المدرسية لما لهذه الطبقة من قوة ضغط اجتماعية على مؤسسات الدولة وتسخيرها لخدمة أغراضها الخاصة.

الفترة الثانية : "بعد قيام الثورة"

1- بينت الدراسة أن الفترة التى أعقبت قيام الثورة مباشرة قد تميزت بإعادة النظر فى جميع التشريعات التى كانت قائمة قبل قيام الثورة ، ثم إصدار العديد من

التشريعات الجديدة لكى تتلاءم والفلسفة الجديدة للتعليم ، وإن هذه التشريعات الجديدة وما صاحبها من تغيير فى الهياكل الإدارية لوزارة التربية والتعليم بما فى ذلك أجهزة التخطيط قد مكنت الوزارة من إحداث نوع من التطوير فى النظام التعليمى والأهداف التربوية ، ووضعت خططاً تربوية روعى فى البعض منها – إلى حد ما – الأسس العلمية للتخطيط ولاسيما الخطتين الثلاثية 75/72 ، والخماسية 80/76 .

2- تبين من الدراسة أن التخطيط للتربية بعد قيام السلطة الشعبية عام 1977 قد أصبح أقرب – إلى حد ما – بما يعرف بالتخطيط التأشيرى. كما قلت النظرة إلى أهمية الكادر التخطيطى المؤهل وبذلك اختفت الأجهزة الفنية للتخطيط بعد تولى المؤثرات الشعبية الأساسية مهام التخطيط وسلطة اتخاذ القرار. غير أنه نتيجة لتعرض البلاد وخاصة منذ منتصف الثمانينيات إلى ظروف سياسية واقتصادية صعبة أدت إلى تقنين المصروفات العامة أدركت الجهات المسئولة أهمية المتخصصين والمهتمين بشئون التربية والتعليم فى عملية التخطيط ، ووضع الخطط التربوية ، كما أدركت هذه الجهات أيضاً أهمية الأجهزة المختصة بالسياسة التخطيطية .

وهكذا ظهر إلى حيز الوجود منذ بداية التسعينيات ما عرف (بتخطيط الخبراء) ، كما تم أيضاً فى أواخر عام 1997 إعادة أمانة التخطيط ، وأمانة التكوين والتدريب المهنى ، كما أصدر مؤتمر الشعب العام فى نفس العام قانون التخطيط العام ولائحته التنفيذية ، وأصدرت أمانة التعليم عام 1998 قراراً بتشكيل مجلس التخطيط التعليمى.

3- أظهرت الدراسة أن أهم ما يميز هذه الفترة بالنسبة إلى تطوير التعليم هو إعادة النظر فى النظام التعليمى فى الجماهيرية الليبية ، ومحاولة استحداث بنية تعليمية جديدة ولو أن الفجوة لا تزال – حتى الآن – واسعة بين ما يؤمل تحقيقه من هذا المشروع الهام ، وما تحقق منه بالفعل على أرض الواقع وذلك على الرغم من اعتماده وبداية تطبيقه منذ عام 1982 .

4- تبين من الدراسة أن التوسع الكبير الذى شهده التعليم الجامعى والعالى منذ بداية التسعينيات لم يصحبه – فى الواقع – تقدم موازٍ فى التجهيزات والإستعدادات اللازمة لمؤسسات التعليم الجامعى والعالى ، ولاسيما فيما يتعلق بالدراسات التطبيقية.

5- كشفت الدراسة عن قصور واضح فى برامج الدراسات العليا على المستوى المحلى وذلك بسبب :

(أ) عدم وجود فلسفة شاملة للدراسات العليا.

(ب) فقدان الاستقرار النفسى والاجتماعى والعلمى الذى يتيح المناخ الملائم لانطلاقة العمل العلمى ، واتقانه والاخلاص له والإبداع فيه.

(جـ) النقص الحاد فى الكفاءات التدريسية للإشراف على رسائل الماچستير والدكتوراه.

(د) فقر المكتبة الجامعية ، وقلة ما تحتويه من المراجع العامة والكتب العلمية ، والرسائل الجامعية ، إضافة إلى قلة إمكانياتها الفنية والتقنية التى تيسر للأستاذ والطالب الحصول على المعلومات والبيانات ، والخدمات المطلوبة.

(هـ) قلة الإمكانات المادية والمالية اللازمة لا نجاح برامج الدراسات العليا.

ثالثاً : نتائج تم استخلاصها من تحليل محتوى الخطط التربوية وقياس فاعليتها :

نتيجة للدراسة التحليلية النقدية ، وتطبيق المعايير العلمية الموضوعة لتقويم الخطط التربوية وقياس فاعليتها فى تحقيق أهدافها المنشودة ، وبعد دراسة محتوى كل خطة من الخطط التربوية التى نفذت فى ليبيا خلال الفترة موضع الدراسة تم التوصل إلى عدة نتائج يمكن تلخيص أهمها حسب كل خطة فيما يلى :

(1) الخطة الخمسية الأولى 68/63 :

(أ) فيما يخص وضوح الأهداف وتحديدها وقابليتها للتنفيذ اتضح من الدراسة أن أهداف الخطة كانت تفتقر إلى معظم الشروط الموضوعية التى ينبغى أن تتوافر

فى صياغة الأهداف التربوية لكى يمكن إيجاد الوسائل الكفيلة بتحقيقها ، فعلى سبيل المثال :

- اتسمت غالبية الأهداف بالعمومية والغموض.
- افتقرت هذه الأهداف إلى التحديد الكمى لمعظم مستهدفاتها.
- ابتعدت معظم أهدافها أيضاً عن الواقعية ، الأمر الذى جعلها لم تحقق من مستهدفاتها إلاّ بعض الإنجازات الجزئية فى مجال نشر التعليم العام ومعاهد المعلمين والمعلمات ، وبناء المدارس وفشلت فشلاً ذريعاً فى تحقيق بقية الأهداف الأخرى.

(ب) وفيما يتعلق بالأسس التى ينبغى مراعاتها عند وضع الخطط التربوية ، تبين من الدراسة أن عملية إعداد هذه الخطة قد افتقرت إلى الكثير من المعطيات والأسس العملية للتخطيط ، مما جعلها تفقد أهم المقومات الأساسية لبنائها حيث أنها :

- لم تعد من قبل جهاز فنى متخصص فى التخطيط.
- لم يتم بناؤها وفقاً لبيانات ومعلومات واحصاءات دقيقة.
- لم تعرض على الرأى العام.
- افتقرت إلى عناصر الشمول والتنسيق والتكامل بين أجزائها ، والتوازن المطلوب بين نوعيات مخرجاتها من جهة ، واحتياجات التنمية من جهة أخرى.
- لم تحدد الخطة أولويات ، ولم يراع فيها المرونة المطلوبة لمواءمة وموافقة عملية التنفيذ لكافة الظروف والاحتمالات الزمانية والمكانية فى المستقبل المنظور.

(جـ) أما فيما يخص توافر الإمكانات البشرية والمادية والمالية فقد تبين من الدراسة :

- إن المخصصات المالية التى تم تخصيصها لقطاع التعليم لم تكن كافية

لتلبية احتياجات الخطة ، إضافة إلى أن الأجهزة الفنية والتنفيذية كانت دون المستوى المطلوب للقيام بعمليات التنفيذ والمتابعة والتقويم.

- إن المعونة التى كانت تدفعها بعض الجهات الأجنبية لم تكن – فى الواقع – تهدف إلى المساهمة الحقيقية فى تنمية البرامج التربوية والتعليمية فى البلاد بقدر ما كانت تستهدف بالدرجة الأولى خدمة الأغراض الإستعمارية للدول المانحة.

- إن التكاليف التقديرية التى وضعت لمشروعات الخطة لم يراعَ فيها المتطلبات الملائمة لكل مشروع.

(د) أما فيما يختص ربط المناهج التعليمية باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فقد تبين من الدراسة أن هذه الخطة لم تحقق التوازن المطلوب بين مخرجات التعليم واحتياجات البلاد من الأيدى العاملة المدربة ، حيث اتسم النظام التعليمى خلال تلك الفترة بالطابع الاكاديمى العام ، وبظهور بون شاسع بين الاحتياجات الفعلية من المؤهلات التى تتطلبها ميادين المناشط المختلفة من جهة ، ومخرجات التعليم من جهة أخرى ، مما نتج عن ذلك تخمة فى بعض الميادين ، ونقص حاد فى ميادين أخرى.

وتبين من الدراسة أيضاً أن حالة من الجمود قد سيطرت على المناهج التعليمية فى مختلف المراحل لدرجة أن مناهج التاريخ مثلاً : كانت تحتوى على أحداثٍ تغيرت منذ مدة غير أنها ظلت تدرس بالمدارس وكأن شيئاً من التغيير لم يطرأ على تلك الأحداث.

(هـ) وحول الإهتمام بالمعلم ومؤسسات إعداده وتدريبه أثناء الخدمة ، والعناية به مادياً ومعنوياً ، فقد أتضح من الدراسة أن هناك – فى الواقع – نوعاً من الإهتمام بمعلم التعليم ومؤسسات إعداده وفقاً للإمكانات المتاحة فى ذلك الوقت ويتضح ذلك من :

- التوسع فى القبول بمعاهد المعلمين والمعلمات ... وبصفة خاصة معاهد المعلمين.

- خلق الجوافز التشجيعية للالتحاق بهذه المعاهد مثل الإقامة المجانية بالأقسام الداخلية ، وصرف معونة مالية للطلاب ، وتعيين الخريجين منهم فور تخرجهم ، وصرف علاوة التدريس بواقع 30% من المرتب الأساسى.

- تنظيم رحلات داخلية وخارجية للمتفوقين فى مستوى الأداء من المعلمين .... غير أن الخطة قد أغفلت أشياء أخرى لا تقل أهمية عما ذكر آنفاً والمتمثلة فى تطوير المناهج بهذه المعاهد ، والاهتمام بتدريب المعلم أثناء الخدمة ، والتمسك بشروط القبول عند اختيار الطلاب لهذه المعاهد.

وقد بينت الدراسة أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القاسية التى مرت بها ليبيا خلال الفترات الماضية وأدت إلى الحرمان من التعليم هى التى ساهمت فى أن يحظى المعلم خلال هذه الفترة بالمكانة الاجتماعية العالية وخاصة فى المناطق الريفية من البلاد.

ومن النتائج السابقة توصلت الدراسة إلى أن فاعلية الخطة فى تحقيق أهدافها كانت ضعيفة واستدلت على ذلك من واقع الأداء المتعثر فى برامج ومشروعات هذه الخطة ، والذى كشفت عنه الثورة عند قيامها ، واستغرقت قرابة العامين فى استكمال هذه المشروعات قبل أن تشرع فى وضع خطة جديدة.

(2) الخطة الثلاثية 75/72 :

أوضحت الدراسة أن هذه الخطة قد توافر لها من العوامل الإيجابية ما مكنها من القدرة على إحداث حركة تطوير فى مجال التخطيط للتربية والتعليم ، وكان أبرز هذه العوامل كونها أول خطة وضعت فى عهد الثورة ، وفى مستهل فورة الحماس واندفاع الإرادة الثورية من أجل التغيير والتطوير ، حيث ترتب على العامل الأول إصدار العديد من التشريعات الجديدة المنظمة لحركة التطوير من أجل تحديد فلسفة التعليم وأنماطه ، ومساراته ومناهجه وخططه الدراسية طبقاً للفلسفة الجديدة للمجتمع.

أما العامل الثانى فتمثل فى تخليص البلاد من السيطرة الأجنبية حيث قامت الثورة

بطرد القواعد العسكرية ، وتأميم شركات النفط ، والمصارف الأجنبية مما أعاد للبلاد ثرواتها واستثماراتها المسلوبة – بينما تمثل العامل الثالث فى تحقيق الترابط العضوى مع الأشقاء العرب ، ولاسيما مصر التى أمدت حكومة الثورة بالخبرات الفنية لتطوير برامج التنمية والمساهمة فى وضع الخطط اللازمة لذلك ، وقد توصلت الدراسة الحالية من تحليل محتوى هذه الخطة ، وتطبيق المعايير العلمية لقياس فاعليتها فى تحقيق أهدافها إلى النتائج التالية :

(أ) فيما يتعلق بوضوح الأهداف ، وتحديدها ، وقابليتها للتنفيذ ، فقد تبين من الدراسة أن معظم أهداف هذه الخطة قد تضمنت شيئاً من الوضوح والقابلية للتطبيق الفعلى ، وذلك على الرغم من خلو البعض منها من التحديد الكمى للمستهدفات المراد تحقيقها ، واستدلت الدراسة على ذلك من تحقيق الخطة لمعظم أهدافها بمعدلات عالية من الكفاءة.

(ب) وفيما يخص الأسس العلمية التى ينبغى مراعاتها عند وضع الخطط التربوية فقد تبين من الدراسة :

- أن هذه الخطة قد وضعت – إلى حد ما – وفقاً للأسس العلمية للتخطيط ، ولو أنه يبدو أن جانب الإعداد والتحضير لها قد استقطب جل الجهود مما قلل الإهتمام بالجهود المبذولة من أجل بناء أجهزة تنفيذية على قدر كافٍ من الكفاية والكفاءة.

- جاءت تنبئوات وتقديرات الخطة أكثر قرباً من الواقعية نظراً لاستفادتها من إيجابيات وسلبيات الخطة السابقة ، ولاشتراك عدد من خبراء التخطيط فى عملية الإعداد ، ومن المسوح والدراسات الإقتصادية التى جرت بعد قيام الثورة مباشرة.

- روعى عند إعداد الخطة جوانب الشمول والتكامل والتوازن ، كما تضمنت الخطة تحديداً للأولويات والتنسيق بين مشروعاتها والمشروعات الإقتصاية الأخرى.

(جـ) وحول مدى توافر الإمكانيات البشرية والمادية والمالية اللازمة لتغطية احتياجات الخطة فقد تبين من الدراسة أن التعثر الذى أصاب تنفيذ بعض المشروعات عند بداية الخطة ولاسيما المشروعات الخاصة باستكمال بناء وتشييد المدارس والجامعات لا يرجع إلى نقص فى المخصصات المالية للخطة ، وإنما جاء نتيجة لسحب الدول الأجنبية لفنييها وخبرائها بسبب مواقف التحدى التى أعلنها الثورة ضد مطامع بعض الدول الإستعمارية .. ومما يدل على قدرة الخطة على توفير هذه الإمكانيات – وخاصة البشرية والمادية منها – أنه قد تم طرد معظم الشركات الأجنبية والتعاقد مع شركات من الدول العربية حيث أن المخصصات المالية كانت تفوق أضعاف المرات مخصصات الخطة السابقة[1] .

(د) وبالنسبة للإهتمام بمعلم التعليم فقد بينت الدراسة أن الدفعة القوية التى منحتها هذه الخطة للمعلم تعد – فى الواقع – هى الركيزة التى مازالت تحمى المعلم من العواصف التى تعرض لها فى السنوات الأخيرة ، حيث اهتمت هذه الخطة بمؤسسات إعداده ، وأحدثت بها ما يلزم من تطوير ، كما رفعت مستوى إعداده إلى المرحلة الجامعية ، وسمحت للمعلمين من حملة إجازة التدريس الخاصة من ذوى التقديرات العالية بمواصلة تعليمهم الجامعى ، وتفريغ القاطنين منهم بالأماكن البعيدة عن الجامعات ليتمكنوا من استكمال تعليمهم الجامعى ، وذلك إضافة إلى إقامة العديد من الدورات التأهيلية ، وتكريم الرعيل الأول منهم ، والسماح لهم بتشكيل نقابة مهنية أسوة ببقية القطاعات الأخرى. كما استمرت فى صرف المزايا المالية للمعلمين والطلبة ، وأوفدت العديد من المبعوثين للدراسات العليا بالخارج ولاسيما من هيئة التدريس الجامعى.

(هـ) وفيما يتعلق بربط المناهج التعليمية بحاجات التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، فقد تبين من الدراسة أن التغييرات التى طرأت على المناهج خلال فترة هذه الخطة – ولاسيما بمرحلة التعليم الأساسى – لم تكن – فى الواقع – مبنية على دراسات علمية متأنية بحيث يراعى فيها مستوى النضج الفكرى والعقلى لتلاميذ

(1) مخصصات هذه الخطة كانت (107.572) مليون دينار ، بينما كانت مخصصات الخطة السابقة (22.365) مليون دينار.

هذه المرحلة وبصفة خاصة الصفوف الأولى منها فى إمكانية استيعاب أبعاد المفاهيم الجديدة وتطبيقاتها العملية.

كما بينت الدراسة أيضاً أن إلغاء اللغات الأجنبية قد عاد فيما بعد بنتائج وخيمة سواء بالنسبة للطلاب الذين نسبوا للكليات العلمية محلياً كالطب والهندسة مثلاً ، أو الذين أوفدوا للدراسات العليا خارج البلاد ، إضافة إلى أن تجربة نظام الترحيل التى طبقت كعلاج لمشكلة الرسوب قد نجمت عنها هى الأخرى نتائج مخيبة للآمال الأمر الذى أدى – فيما بعد – إلى إعادة النظر فى كل هذه التغييرات ... كل ذلك يعنى أن هذه الخطة فى حقيقة الأمر لم تحرز النجاح المطلوب فى تحقيق هذا الهدف.

ومن خلال قياس فاعلية هذه الخطة فى تحقيق أهدافها عن طريق دراسة كفايتها الداخلية والخارجية ، فقد أوضحت الدراسة أن الخطة فى الوقت الذى حققت فيه معظم أهدافها الأربعة عشر هدفاً فإنها قد أخفقت فى تحقيق هدفين اثنين هما تطوير المناهج ، وبناء إدارة تعليمية على مستوى عالٍ من الكفاءة ، وذلك يعنى أن نسبة ما تحقق من الأهداف بلغت حوالى 85.7% مما يعد مؤشراً إلى أن درجة فاعلية الخطة فى تحقيق أهدافها كانت عالية.

(3) الخطة الخمسية 80/76

(أ) تبين من الدراسة فيما يخص وضوح الأهداف ، وتحديدها ، وقابليتها للتنفيذ أن بعض أهداف هذه الخطة قد اتسمت بعدم الوضوح والقابلية للتطبيق ، وعدم تحديد أساليب المعالجة السليمة لأهداف وضعت فى الخطة السابقة ولم تنفذ وتكررت مرة أخرى فى هذه الخطة ، ولذا فإن الأهداف العشرة التى تضمنتها هذه الخطة لم ينفذ منها بصورة متكاملة إلا ثلاثة أهداف فقط هى تحقيق الاكتفاء الذاتى من معلمات المرحلة الابتدائية ، وسياسة توجيه الطلاب إلى التعليم الفنى ، والتوسع فى مرحلة الإلزام ، أى أن نسبة المحقق من الأهداف كانت حوال 30% فقط .. مما يعد ذلك دلالة واضحة على ضعف فاعلية الخطة فى تحقيق أهدافها.

(ب) اتضح من الدراسة أن هذه الخطة بنيت على نتائج تقويم الخطة التى سبقتها ، وعلى جملة من البيانات والإحصاءات التى صدرت خلال تنفيذ تلك الخطة ، وإذا كانت هذه الخطة تعد امتداداً وتجسيداً للخطة التى سبقتها ، فإنه لا غرابة فى أن يراعى عند إعدادها بعض الأسس العلمية للتخطيط كالشمول ، وتحديد الأولويات، والإستمرارية ، واطلاع جماهير المؤتمرات الشعبية ، والتنسيق والتكامل بين عناصر العملية التعليمية ، غير أنها قد افتقرت إلى بعض الأسس الهامة الأخرى كالمرونة والواقعية اللتين أدى غيابهما إلى عدم قدرة الخطة على مواجهة المتغيرات التى طرأت خلال عمليات التنفيذ ، ويتضح ذلك من الفقرة السابقة.

(جـ) وحول مدى توافر الإمكانات البشرية والمادية والمالية لتغطية احتياجات هذه الخطة فقد تبين من الدراسة أن الأعباء التى كانت أمام هذه الخطة ، ولاسيما فى مجال استكمال وتشييد المبانى التعليمية كانت تفوق المخصصات المالية التى تم تخصيصها للخطة. كما أن تطبيق سياسة الإعتماد على الشركات المحلية القليلة الخبرة والعمالة الفنية فى تنفيذ بعض المشروعات الكبيرة كالمبانى الجامعية والساحات الرياضية أدى إلى بعثرة الجهود ، وعدم انجاز الأعمال بصورة متكاملة ، وفى المواعيد المحددة مما زاد من المصروفات وجعلها تفوق التقديرات الموضوعة فى الخطة. وهكذا ظهر واضحاً القصور فى الإمكانات البشرية والمادية والمالية اللازمة لتغطية الاحتياجات المطلوبة.

(د) وبخصوص ربط المناهج التعليمية باحتياجات خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، وفاعلية محاولات تطوير هذه المناهج ، فقد بينت الدراسة فشل الخطة فى تحقيق هذا الهدف ، حيث ظل ارتباط المناهج بمخططات التنمية ارتباطاً واهياً وذلك بسبب :

- تعدد جهات الإشراف على مؤسسات التعليم الفنى مما أدى إلى بعثرة الجهود من جهة ، وعدم استيعاب بعض هذه الجهات لنوعيات المهارات المستهدفة وكيفية إعدادها ،

- تعثر السير ببعض مؤسسات التعليم الفنى ، حيث أن البعض منها قد افتقد منذ البداية مقومات الإستمرار.

- التغيير الإرتجالى لبعض المقررات ، وعدم التخطيط السليم لأساليب وطرق التدريس.

(حـ) غير أن الخطة قد أحرزت تقدماً فى تحقيق الهدف الخاص بالإهتمام بالعلم وبمؤسسات اعداده والعناية به مادياً ومعنوياً اما من حيث قياس فاعليتها فى تحقيق اهدافها فقد تبين أنها تقل بكثير عن درجة فاعلية الخطة السابقة فى تحقيق أهدافها.

(4) الخطـــة الخمسيـــة 85/81

أوضحت الدراسة أن فترة تنفيذ هذه الخطة قد شهد بداية ظهور الممارسة الفعلية لأهم حدثين عرفتهما ليبيا فى تاريخها السياسى والإقتصادى والإجتماعى ، والذى تمثل أولهما فى التطبيق الفعلى لسلطة الشعب ، وثانيهما إعادة النظر فى النظام التعليمى وإصدار بنية تعليمية جديدة فى محاولة لربط المناهج التعليمية باحتياجات خطط التنمية، ذلك الهدف الذى تكرر فى جميع الخطط التربوية السابقة دون اتخاذ الإجراءات الفعلية بتنفيذه.

(أ) ففى ما يتعلق بوضوح الأهداف وتحديدها ، وقابليتها للتنفيذ ، بينت الدراسة أن أهداف هذه الخطة تعد هى الأخرى استمراراً لأهداف الخطة السابقة ، ولكن صياغتها هذه المرة قد تضمنت شيئاً من التطوير والوضوح وتحديد أساليب المعالجة والقابلية للتطبيق ، غير أنه يبدو أن مشكلة التمويل ، وحدوث متغيرات جديدة خلال مرحلة التنفيذ قد أحدثا نوعاً من الأرباك فى إمكانية تحقيق أهداف الخطة بالشكل المراد.

(ب) وتبين من الدراسة أن عملية إعداد هذه الخطة وإن كانت قد اشتملت على بعض الأسس العلمية للتخطيط إلا أن غياب أهم عنصرين منها وهما المرونة التى تمكن الخطة من مواجهة المستجدات ، والتنسيق والتكامل اللذين يضمنان سير عمليات التنفيذ وفق البرامج المعدة فى الإطار العام للخطة قد أديا إلى فشل الخطة فى تحقيق معظم أهدافها.

(جـ) وأظهرت الدراسة عجز المخصصات المالية لهذه الخطة – وبشكل واضح – عن الإيفاء بالتزاماتها خصوصاً وأنها قد اضطلعت بتنفيذ مشروع البنية التعليمية الذى يحتاج إلى مخصصات مالية تفوق أضعاف المرات ما تم تخصيصه لهذه الخطة من أموال.

(د) وبينت الدراسة فيما يتعلق بتطوير المناهج أنه على الرغم من تحديد المناهج والبرامج والخطط الدراسية لمشروع البنية التعليمية من قبل مؤسسات تربوية عالمية متخصصة إلا أن غياب التكامل والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة بتنفيذ هدا المشروع قد جعل عملية تطوير المناهج تتسم بعدم الإستقرار والتسرع والإرتجال فى التغيير مما أدى بالتالى إلى عدم فاعلية محاولات التطوير من أجل ربط المناهج باحتياجات التنمية الشاملة.

(هـ) وفيما يخص إعداد المعلم فقد تبين من الدراسة أن الخطة قد نجحت – إلى حد ما – فى تغيير وتطوير نظم المعاهد الخاصة بإعداد المعلم ، كما تجاوزت من جهة أخرى المستهدف تحقيقه فيما يتعلق بتليب هيئة التدريس بالمرحلتين الإبتدائية والإعدادية ، وقطعت شوطاً كبيراً فى تأنيث مرحلتى التعليم الأساسى والمتوسط. غير أن التركيز على تلك الجوانب يبدو أنه قد شغل الخطة عن الإهتمام بالمعلمين المتواجدين فى الخدمة من النواحى المادية والمعنوية مما أثر سلباً فى مستوى الأداء.

وتوصلت الدراسة من خلال قياس فاعلية الخطة فى تحقيق أهدافها إلى أنها كانت أقل فاعلية من الخطة السابقة فى تحقيق هذه الأهداف نتيجة للنقص الكبير فى المخصصات المالية من جهة ، وعدم توافر العناصر الهامة من الأسس العلمية للتخطيط عند إعدادها من جهة أخرى.

(5) الخطط المرحلية 97/86

أوضحت الدراسة أن بداية تنفيذ هذه الخطط قد تزامنت مع بداية التحدى الأمبريالى الأمريكى للجماهيرية الليبية ، والذى بدأ بشنه للغارات الجوية على مدينتى طرابلس وبنغازى عام 1986 ، ثم مواصلة هذا التحدى عن طريق التهديد بضرب

الأهداف الإقتصادية ، وتأليب الدول السائرة فى فلكها من أجل تطويع مجلس الأمن الدولى واتخاذه كوسيلة لتنفيذ المآرب الإستعمارية للدول الغربية والتى انتهت بفرض الحصار الاقتصادى على الجماهيرية اعتباراً من 1992 .

(أ) تبين من الدراسة أن معظم أهداف هذه الخطط قد اتسمت بالعمومية وعدم الوضوح والتحديد الكمى والنوعى للمستهدفات المراد تحقيقها ، الأمر الذى أوجد بالتالى قصوراً واضحاً فى تحقيق هذه الأهداف .

(ب) اتضح من الدراسة فيما يتعلق بمراعاة الأسس العلمية التى ينبغى مراعاتها عند وضع هذه الخطط أنه باستثناء عنصرى المشاركة واطلاع الرأى العام على الخطط التربوية عن طريق عرضها على جماهير المؤتمرات الشعبية ، والشمول الذى تضمنه مشروع البنية التعليمية ، فإن هذه الخطط قد خلت من بقية الأسس الأخرى للتخطيط التربوى مما أدى إلى عدم مقدرة هذه الخطط على تحقيق معظم أهدافها بكفاءة .

(جـ) وفيما يخص توافر الإمكانات البشرية والمالية تبين من الدراسة القصور الواضح فى توافر هذه الإمكانات وذلك نتيجة للظروف السياسية والإقتصادية التى كانت تمر بها البلاد خلال هذه الفترة .

(د) وحول تطوير المناهج فقد تبين من الدراسة أنه على الرغم من احتواء مشروع البنية التعليمية على مقترحات جيدة تم إعدادها من قبل مؤسسات تربوية عالمية متخصصة ، وعلى الرغم أيضاً من تأكيد المؤتمرات الشعبية فى دور انعقادها المختلفة على ضرورة الإسراع فى تنفيذ هذا المشروع ، إلا أن غياب التخطيط العلمى من جهة ، وتعرض البلاد خلال هذه الفترة لظروف سياسية واقتصادية صعبة من جهة أخرى ، قد أديا إلى تعثر عمليات التنفيذ .

(هـ) وتبين من الدراسة فيما يتعلق بتأكيد الخطط على مكانة المعلم ، وتدعيمها بما يلزم من رعاية وبرامج وخدمات ، أنه على الرغم من مطالبة المؤتمرات الشعبية بتحسين أوضاع المعلم المادية والمعنوية ،إلا أن الإجراءات التى تم

اتخـاذها لا تفى – فى الواقع – بتـحـقـيق الهـدف الموضـوع فى هذه الخطط للنهوض بمستوى إعداد المعلم ، والعناية به مادياً ومعنوياً.

وتوصلت الدراسـة فى النهـاية إلـى أن فـاعليـة هذه الخطط فى تحـقـيق أهدافـهـا المنشودة، لم تكن ذات درجة مؤثرة بالقدر الذى كان يؤمل منها أن تحققه ، خصوصاً وأنها قد تركزت حول هدف عام واحد وهو تنفيذ مشروع البنية التعليمية الذى شاركت فى الإعداد له مؤسسات عالمية متخصصة.

وأشارت الدراسة إلى أن الإخفاق فى تحقيق الأهداف خلال فترة تنفيذ هذه الخطط ربما كان سبباً رئيسياً فى إعادة النظر فى السياسة التخطيطية للبلاد ، والتى تجلت – كما سبق البيان – فى إعادة أمانة التخطيط ، والأمانة العامة للتكوين والتدريب المهنى ، وإصدار قانون بشأن التخطيط ، ثم أخيراً تشكيل مجلس التخطيط التعليمى.

رابعاً : مقـتـرحـات الـدراســة :

بعد أن توصلت الدراسة الحالية إلى جملة من النتائج سواء تلك التى كشف عنها الجانب التاريخى من الدراسة ، أو الجانب التحليلى لظهور التخطيط وتطوره وأثره فى تطوير التعليم والأهداف التربوية ، أو تحليل محتوى الخطط التربوية التى نفذت فى ليبيا خلال المدة موضع الدراسة ، فقد كان من الضرورى أيضاً بل من المحتم أن تقترح الدراسـة بعض التـصـورات أو الوسائل ، أو الإجـراءات التى تراها كـفـيلة بمواجـهـة المشكلات التى أشارت إليها النتائج المذكورة ، وذلك سعياً للإرتقاء بتفعيل كفاءة الخطط التربوية المستقبلية فى تحقيق أهدافها ، وذلك هو الهدف الرئيسى من الدراسة الحالية.

(1) فـيـمـا يتـعلق بالمـشكلات الناجـمـة عن قـصـور التـخطيط الـتـربوى تطرح الدراسـة المقترحات التالية :

بما أن التخطيط للتربية والتعليم قد أضحى اليوم من أهم القضايا التى تركز عليها الدول المتقدمة وتجند لها أكفأ الخبرات العلمية المتخصصة ، فما أحوجنا نحن إلى أن نضع هدف بناء أجهزة تخطيطية ضمن قائمة أولويات أهدافنا القومية ، غير أن ذلك لن يتأتى إلاّ من خلال :

(أ) إعادة النظر فى أجهزةالتخطيط الحالية للتربية والتعليم فى ليبيا ، والعمل على استقطاب الكفاءات العلمية والخبرات المتمرسة التى نأت بأنفسها ولا سيما خلال السنوات الأخيرة الماضية بعيداً عن المشاركة فى الأعمال الارتجالية المحسوبة على التخطيط ، مع ضرورة اعتماد منهج التخطيط الاستراتيجى للتربية والتعليم وفق منظور زمنى طويل المدى ومحدد الغايات والأهداف.

(ب) أن يكون معيار العمل الثورى فى أجهزة التخطيط وقياداتها بما يقدم من أعمال علمية تفيد الوطن والمواطن ، وليس بما يستعرض ويرفع من شعارات ، ويطلق من صيحات وهتافات ما تلبث أن تتبخر أمام حرارة الواقع ومرارته.

(جـ) ألا نبخل فى الإنفاق على بناء جهاز للتخطيط من المتخصصين وذوى الكفاءات العلمية من أجل التحضير والإعداد للخطط التربوية التى يراعى فيها الأسس العلمية للتخطيط السليم ، وبحيث تستمد بناءها من الواقع وتستجيب له.

(د) ونظراً لأهمية مراكز المعلومات ، فإن الحاجة تدعو إلى تكوين قاعدة متينة لجمع المعلومات والبيانات وإعداد الإحصاءات الدقيقة التى يحتاجها المخطط فى المجالات التعليمية والاقتصادية والسكانية والقوى العاملة ، وغيرها من البيانات التى تتطلبها عملية إعداد الخطة التربوية.

(هـ) العمل على إقامة الدورات التأهيلية الداخلية والخارجية للعاملين فى مجال التخطيط والمتابعة وتنفيذ الخطط وتقويمها ، مع ضرورة منح الحوافز التشجيعية للمبدعين والمخلصين فى أداء العمل.

(و) أن يتولى قيادة الأجهزة التنفيذية وأجهزة المتابعة والتقويم الأكبر سناً والأكثر خبرة وكفاءة والأعلى مؤهلاً علمياً ، والأنسب تخصصاً ، ومن المشهود لهم بالأمانة والنزاهة على أن تكون مثل هذه الشروط معياراً لاختيار القيادات التربوية بشكل عام.

(ز) العمل على نشر الوعى التخطيطى عن طريق تدريس مادة (التخطيط التربوى) بكل مؤسسات إعداد المعلمين وضرورة توجيه البحث العلمى سواء من قبل المركز البحثية أو الجامعات ، أو طلاب الدراسات العليا توجيهاً صحيحاً لتشخيص المشكلات المحلية وإبراز مسبباتها الحقيقية ، ومن ثم اقتراح الحلول الملائمة لعلاجها شريطة أن تكون مثل هذه الأبحاث فى متناول المخططين التربويين.

(2) فيما يتعلق بالأهداف :

(أ) وضع سياسة تعليمية واضحة يمكن تحويلها إلى أهداف قابلة للتخطيط والبرمجة والتنفيذ والمتابعة والتقويم.

(ب) العمل على تحديد أهداف كل خطة بحيث يكون الهدف واضحاً فى الصياغة ، ومحدداً تحديداً إجرائياً لكل مستهدف من مستهدفاته وقابلاً للتطبيق والقياس.

(جـ) أن تكون الأهداف مناسبة لوسائل وإمكانات التنفيذ البشرية والمادية والحالية.

(د) أن تتكامل الأهداف ولا تتعارض ، وأن تستمد من الإطار العام للمجتمع مراعية أيديولوجية ، وثقافته وظروفه ، وألا تتعارض مع القيم السائدة.

(هـ) أن تكون هناك أهداف طويلة الأمد ، وأخرى قصيرة الأمد.

(3) فنيما يخص المخصصات المالية :

على الرغم من أن الدراسة قد بينت أن من أهم المشاكل التى عانت منها الخطط التربوية التى تم تقويمها كانت نقص الإعتمادات المالية المخصصة لقطاع التعليم ، إلا أن ما تضمنته المادة الثالثة من القانون رقم (2) لسنة 1997 بشأن التخطيط* تجعل الباحث يتجنب اقتراح دعم هذه الاعتمادات ولكنه فى الوقت ذاته يجد نفسه ملزماً بأن

* أنظر الفصل السابع من الدراسة من الحالية ، (الإمكانات المالية) ، ص

ينيه إلى خطورة ما جاء بالفقرة (ح) من المادة المشار إليها وهو ما يتعلق بالتمويلات التى يساهم بها رأس المال الأجنبى حيث يمكن الاستفادة من تجربتنا السابقة عندما كانت أمريكا تمول بعض المشروعات التعليمية والصحية عن طريق ما يسمى بالمصالح الأمريكية الليبية المشتركة عام 1952 ، ويمكن أيضاً الإستفادة من التجربة المريرة التى تخوضها حالياً بعض الدول العربية التى سمحت لرأس المال الأجنبى بأن يمول التعليم الخاص. بل ويتدخل فى وضع برامجه التعليمية بطريقة أو بأخرى.

(4) وحول الإهتمام بمعلم التعليم:

بما أن النظرة إلى محتوى برامج إعداد المعلم فى الوقت الراهن قد تغيرت كثيراً عن ذى قبل وذلك نتيجة لقيام الكثير من النظريات التربوية ، وتطبيقاتها فى الفكر التربوى، فإنه قد أصبح من الضرورى إن لم يكن من الملح العمل على وضع خطط لإعداد المعلم متطورة المحتوى ومواكبة لتطورات العصر وتقنياته بحيث يراعى عند إعدادها ما يلى :

(أ) التحديد الكمى للاحتياجات الفعلية من الأعداد والتخصصات المطلوبة من الجنسين ، وأن يتم القبول وفقاً لمعايير محددة يراعى فيها جوانب الاستعداد والرغبة أولاً فى مهنة التدريس ، والمعدلات العالية فى تقديرات النجاح إضافة إلى شروط اللياقة الصحية المتكاملة من قدرات عقلية واجتماعية وسمات شخصية.

(ب) انتقاء أعضاء هيئات التدريس بمؤسسات إعداد المعلم من ذوى الخبرة الواسعة والكفاءات العلمية المتخصصة فى تدريس محتوى المناهج المطبقة، وأن يلحق بمؤسسات إعداد المعلمين مدارس تجريبية لإجراء الدراسات التطبيقية منعاً للمشاكل التى كثيراً ما تعرقل هذا الجانب.

(جـ) إعادة النظر فى محتوى المناهج المطبقة حالياً بمؤسسات إعداد المعلم بحيث تعد هذه المؤسسات المعلمين ليكونوا مربين أكثر من كونهم متخصصين فى نقل المناهج المقررة.

(د) وبما أن المؤهلات المطلوبة فى ميدان التربية لن تكون فى المستقبل المنظور منحصرة فى التخصصات الموجودة حالياً ، لذا فإن الحاجة سوف

تشتد إلى الاختصاصيين فى مجالات رياض الأطفال ، وتعليم المعوقين ، واللغات الأجنبية ، وتشغيل وصيانة أجهزة تطبيق التقنيات التربوية الحديثة ، وإلى نوع جديد من الإداريين المتخصصين فى تحليل النظم وتخطيط البرامج والمناهج التربوية.

(هـ) وكى نصحح النظرة الاجتماعية الحالية إلى مهنة التدريس وتغييرها من نظرة احتقار من قبل البعض إلى نظرة تقدير وإعجاب ، ونجعل منها مهنة جاذبة لا طاردة ، فلابد من رفع الظلم الوظيفى والمالى عن المعلمين ، والعمل على استقرارهم النفسى والاجتماعى والمادى عن طريق تدعيم الجوانب المادية والمعنوية لما لها من أثر فعال فى شحذ الهمم ورفع مستوى الأداء.

(و) إعادة النظر فى عملية إختيار القيادات الإدارية لمؤسسات إعداد المعلم وفقاً للمعايير التى سبق الإشارة إليها فى الفقرة (2) فيما يتعلق بمقترحات تطوير أجهزة التخطيط ، على أن تقام لهذه القيادات دورات تأهيلية متخصصة فى كيفية تطبيق الإدارة العلمية Scientific Managament وأساليب القيادة Leadership Style اللتين يراعى فيهما التوفيق بين جوانب التنظيم والإنضباطية ، والعلاقات الإنسانية.

(5) وعن تطوير المناهج :

بما أن المناهج التعليمية فى تطور مستمر ، فإن الأمر يتطلب مداومة تنقيحها ، وتطويرها وخاصة مناهج التعليم الأساسى التى تتأسس عليها البرامج التعليمية والتدريبية كبقية المراحل التعليمية اللاحقة .. لذا فإن الدراسة تضع المقترحات التالية :

(أ) مناهج التعليم الأساسى :

يجب أن ينطلق التخطيط لتصميم وإعداد مراحل التعليم الأساسى من الواقع ، وبحيث يتلاءم محتوى هذه المناهج مع قدرات المتعلم ومستوى نضجه الفكرى والعقلى والإدراكى.

- أن يحمل المنهج بين طياته وبطريقة غير مباشرة ، وبأسلوب جذاب عملية تغيير للمفاهيم البالية وزرع للمفاهيم والقيم النبيلة والأخلاق الفاضلة والإنتماء للوطن ، وكيفية التعامل مع الغير بأساليب متحضرة ، وأن يركز المنهج على تنمية التفكير العلمى لدى النشئ منذ الصغر.

- يجب الانفتاح على تجارب العالم الآخر وخاصة الدول المتقدمة فى كيفية تصميم وإعداد المناهج وطرائق تطبيقاتها العملية للإستفادة من تلك التجارب وإمكانية تطويع ما يتلاءم منها مع قيمنا وسلوكنا وآدابنا.

- محاولة تغيير المفاهيم لدى بعض المعلمين من ذوى المؤهلات الجامعية والعليا الذين ينظرون إلى أن التدريس بالمرحلة الأساسية يحط من قدر المكانة الاجتماعية لحملة هذه المؤهلات. ويتم ذلك – فى اعتقاد الباحث – بتبادل الزيارات الخارجية مع مؤسسات التعليم الأساسى فى الدول المتقدمة لكى يرى هؤلاء بأن حملة الماجستير والدكتوراه فى تلك الدول لايرون غضاضة فى التدريس بمؤسسات رياض الأطفال والمعوقين.

- يجب التركيز الشديد على اللغة العربية حيث أن معظم الدراسات والأبحاث تكاد تكون قد أجمعت على أن هناك ضعفاً ملحوضاً فى البناء التأسيسى للغة العربية منذ مراحل التعليم المبكرة.

- يجب أن يعاد النظر فى برنامج الخدمة الوطنية للخريجين حيث أنه بوضعه الحالى أدى إلى تفشى روح الفوضى وعدم الإنضباطية لدى الخريج ، كما أدى بالتالى إلى إضعاف الهمة وفتور الحماس عندما يجد الخريج نفسه كماً مهملاً لمدة سنة كاملة وكثيراً ما ينسب الخريج إلى مكان لا علاقة له بموضوع تخصصه.

(ب) التعليم المتوسط :

- يجب أن ينطلق التخطيط لمناهج التعليم المتوسط سواء التعليم العام ، أو التعليم الفنى والمهنى والتقنى من قاعدة تعدد البدائل وحرية اختيار المادة

التعليمية بحيث يمكن اشباع حاجات المتعلم ، ويمكنه بالتالى أن يشق طريقه دون الحاجة إلى التوجيه الإجبارى ، كما يمكن لخريج التعليم الفنى والمهنى والتقنى أن يعتمد على نفسه دونما حاجة أيضاً إلى التعيين فى الوظائف الحكومية.

- الإسراع فى عملية إعداد المعلمين والمدربين الوطنيين لسد النقص الكبير الذى تواجهه مؤسسات التعليم المتوسط ولاسيما القسم العلمى فى التعليم العام والتعليم الفنى والتقنى والمهنى بصورة عامة.

- الإسراع فى تكملة المبانى المتوقف استكمالها منذ مدة وإعدادها وتجهيزها بالمستلزمات اللازمة لتستغل كمدارس للتعليم الفنى والتقنى.

- التفكير الجاد فى إيجاد صيغة للتعاون بين مؤسسات التعليم الفنى والورش والمصانع وحقول التجارب والمختبرات بالبيئة المحيطة لاستثمار ذلك التعاون فى مجال الدراسات التطبيقية.

- بما أن العالم قد أصبح اليوم أشبه بقرية صغيرة يهدف سكانها إلى العمل على تطوير التخطيط لمستقبل الحياة فى عصر تتفجر فيه المعرفة وتتجدد روافدها ، وتتطور فيه العلوم والتكنولوجيا تطوراً سريعاً ومذهلاً ، فإن الحاجة قد أصبحت أكثر إلحاحاً إلى الإهتمام باللغات الأجنبية لكى يمكن مواكبة التطورات العلمية المتجددة فى مختلف التخصصات والميادين.

- يجب إخضاع كافة عناصر المنهج من أهداف ، ومحتوى ، ووسائل وأساليب لعمليتى القياس والتقويم بصورة مستمرة للاستفادة من التغذية الراجعة فى اتخاذ القرارات وتعديل مسارات التخطيط فى تصميم وإعداد المناهج التعليمية.

- إن تجربة امتحانات الثانوية العامة التى طبقت فى ليبيا منذ العام الدراسى 96/95 والتى تضمنت توزيع 50 سؤالاً لكل مادة يتم توزيعها عند نهاية العام الدراسى ولا يخرج الإمتحان النهائى عن هذه الأسئلة قد

كشفت عن نتائج إيجابية وأخرى سلبية ، والدراسة ترى ضرورة إجراء دراسات تقويمية واستطلاعات للرأى العام وآراء الكليات التى نسب إليها الطلبة المتفوقون قبل الاستمرار فى هذه التجربة دون معرفة أى النتائج (الإيجابية أم السلبية) التى كانت لها الغلبة فى التأثير على مستقبل التعليم من جراء تطبيق هذه التجربة.

(جـ) التعليم الجامعى والعالى :

إن طرق التدريس وأساليب تقويم التحصيل العلمى للطالب فى المرحلة الجامعية لاتزال فى مضمونها لاتختلف كثيراً عن الطرائق والأساليب المستخدمة فى مرحلة التعليم المتوسط ولكى يمكن تطوير هذه الطرائق والأساليب تضع الدراسة المقترحات التالية :

- يجب تدعيم المكتبات الجامعية بالمراجع والكتب العلمية ، والمجلات والدوريات العربية والأجنبية الحديثة الإصدار ، والرسائل الجامعية ، والوثائق والمخطوطات مع ضرورة العمل على تطوير أسلوب الخدمات التى تقدمها هذه المكتبات عن طريق تزويدها بآلات النسخ والميكروفيلم والأشرطة الوثائقية وأجهزة الكمبيوتر ، وتصنيف الفهارس البيبلوغرافية وربطها بشبكات الإنترنيت وغيرها من التقنيات الحديثة التى تيسر للأستاذ والطالب الحصول على المعلومات المطلوبة ، وفى نفس الوقت يمكن أن يدر استخدام هذه الأجهزة إيراداً مالياً للمكتبات يمكن استثماره فى عمليات التطوير والتغيير.

- منع المذكرات المطبوعة وتملية الملخصات واستبدال ذلك بتوجيه الطلاب نحو الاعتماد على أكثر من مرجع فى إثراء محصلاتهم العلمية وتغيير أسلوب المحاضرة من الأسلوب التقليدى الذى يكون فيه للأستاذ الباع الأطول فى الحديث إلى أسلوب فتح الحوار وإتاحة المجال أمام الطلاب للمشاركة فى التفكير وحل المشكلات ، والبحث عن الحقائق التى يدعمون بها حجمهم فى مناقشاتهم وأبحاثهم التى يعدونها ضمن متطلبات الدراسة.

- العمل على تقوية العلاقة والإرتباط بين مناهج وبرامج الدراسات الجامعية والعليا ، وبين مشكلات المجتمع الحقيقية واحتياجات التنمية الشاملة.

- لابد من تقويم الأداء التدريسى لعضو هيئة التدريس وذلك عن طريق الاستبيانات الحرة التى توزع على الطلاب ، وعن طريق الدوائر المغلقة المتواجدة بقاعات المحاضرات ووضع عضو هيئة التدريس فى المحك العلمى عن طريق المشاركة فى الندوات والمؤتمرات العلمية التى تعقد داخل الجامعة وخارجها حيث ثبت أن الإعتماد فقط على التقويم عن طريق الأبحاث التى يتقدم بها عضو هيئة التدريس لنيل الترقية لم يعد كافياً خصوصاً تلك الأبحاث والمؤلفات التى يشترك فى إعدادها أكثر من باحث واحد ، والشواهد على ذلك كثيرة ومتعددة ومعروفة لدى الجميع.

(6) الأبحاث والدراسات المقترحة :

تكشف للباحث أثناء إعداده لهذه الدراسة ، ولا سيما فى المراحل الأخيرة من الإعداد العديد من الموضوعات التى تمثل خامة لإجراء البحوث ، وقد يجد الباحث نفسه غير قادر على تناولها جميعاً أثناء بحثه لأسباب متعددة إما لخشيته أن يخرج عن المسار الأصلى للبحث ، أو لكونها ليست ذات صلة وثيقة بالبحث ، وهنا يجد الباحث نفسه ملزماً بأن يشير إليها ويقترح دراستها وبحثها ، حيث تعتبر الإشارة إلى هذه الموضوعات والبحوث من فوائد البحث أيضا.

والباحث فى مجال تقويم الخطط التربوية فى ليبيا تبرز أمامه موضوعات متعددة تحتاج للدراسة والبحث لأن ميدان التخطيط للتربية فى هذا البلد يعد من الميادين التى لا تزال بكراً وتستحق المزيد من الدراسة والبحث ، وعلى الرغم من صدور مشروع ملخص دراسات الاستراتيجية الإنمائية طويلة المدى فى ليبيا (1980 - 2000) والذى تضمن أكثر من (16) مشروعاً للدراسات إلا أنه لم ينفذ منذ 1979 ، لذا فإن الباحث يطرح بعض الموضوعات التى يراها جديرة بالدراسة والبحث .. وهى :

أ - تقويم الكفاءة الخارجية للتعليم الفنى فى الجماهيرية الليبية.

ب- دراسة تقويمية تتبعية لخريجى المعاهد العليا لإعداد المعلمين لمعرفة مدى فاعلية الإعداد التربوى والمهنى لخريجى هذه المعاهد.

جـ- تقويم نتائج الأنشطة التربوية فى تنمية القيم الروحية والاجتماعية لطلبة التعليم الأساسى فى الجماهيرية الليبية.

د- تقويم دور كليات التربية فى تلبية احتياجات المجتمع من المدرسين المؤهلين فى مختلف التخصصات.

هـ- دراسة أسباب تدنى مستوى الإدارة التربوية بمؤسسات التعليم بالجماهيرية.

و- دراسة تقويمية لبرنامج الإيفاد للدراسات العليا خارج الجماهيرية.

ز- دراسة تقويمية لبرنامج الدراسات العليا بجامعات الجماهيرية.

حـ- دراسة نتائج تأنيث هيئة التدريس بالتعليم الأساسى بالجماهيرية الليبية.

ط- دراسة تقويمية لنتائج تجربة امتحانات الثانوية العامة منذ عام 96/95.

ك- مشروع مقترح لدراسة ظاهرة تسرب ذوى المؤهلات التربوية إلى أعمال لا علاقة لها بمؤهلاتهم.